نحو استراتيجية عربية لنشر المصطلح الموحّد[1]

الأستاذ الدكتور : صالح بلعيد

قسم اللغة العربية/ جامعة تيزي وزو

الجمهورية الجزائرية.

المقدمة: أبدأ مداخلتي بتذكير السادة العلماء بما تقرّر في مؤتمر التعريب الثالث المنعقد بالجزائر سنة ١٩٧٣ حيث رأى أن قضية المصطلح العلمي لم تنل من العناية في التنفيذ، قدر مانالت من عناية في الإعداد والدراسة والإقرار.وأنّه إذا كانت عملية المصطلح عملية مستمرّة، فإن ذلك يقتضي ألا يستمرّ الجدل الالنظري حولها إلى مالانهاية. وأنّه لابدّ أن يخرج هذا النقاش النظري إلى مرحلة التطبيق والتجربة العلمية، حتى يكون استخدام المصطلح هو الذي يحقّق امتحانه والحكم عليه وهذا سنة ١٩٧٣، فكيف الحال بعد مرور ٣١سنة وذات المشكل قائم، ومازلنا نقترح نفس الحلول التي قدمت منذ أزيد من ٥٠ سنة، ومن يتصفّح الكتب المعاصرة يلقى نفس الحديث يتكرر عن المصطلح، فلقد مرّت عقود على هذه الاقتراحات والتوصيات، فلم نصل إلى مايمكن أن يوصف بقاعدة متواضعة من المصطلحات المتّفق عليها، وإن كثرة الدعوات إلى توحيد المصطلحات يوحي للأجنبي بأنّ اللغة العربية الواحدة أضحت لغات، والمصطلح الواحد صار مصطلحات. علماً أنّ كماً معتبراً من المصطلحات قد وُضضع، ومنهجيات أسديت، ولكن أين محالها من التطبيق! وأين التزامنا بما نقرّر!

---

(١)محاضرة أعدت للملتقى السنوي لمجمع اللغة العربية بدمشق الذي يعقد دورته حول: قضايا المصطلح العلمي في ٩-١٢ تشرين الأول (أكتوبر ٢٠٠٤).

أيّها العلماء في نفسي شيء أرغب البوح به، فما أحوجنا إلى خطاب واقعي حول المصطلح العلمي، إنّ المشكل لايمكن في وضعه، بل في تعريب التعليم العالي وفي نشر المصطلح الذي أحسبه عالة على الوطن العربي إنتاجاً. وهنا أسال أين مسؤولية المجامع واتحاد المجامع والمؤسّسات المصطلحية والجامعات العربية وكل المؤسسات العاملة على وضع المصطلح، وأين استراتيجياتها الكفيلة بإيصال سفينة تعميم استعمال اللغة العربية إلى شاطئ الأمان عن طريق تعميم المصطلح المنتوج. وأين مسؤولياتها في نشر الوعي المصطلحي بين صفوف الأساتذة والطلبة، بتوفير ونشر المعاجم التخصّصية والنشرات والمجلات والدوريات التي تعنى بالمصطلح العلمي. وأين مسؤولياتها في إثراء مكتبات الجامعات بكلّ مايصدر من معاجم متخصّصة ومجلات ونشرات ودوريات ذات اهتمامات بالمصطلح العلمي. ولكن ما دمنا نتردّد في تعريب التعليم العالي، فلانسأل عن المصطلح عامة، وما دمنا لانهتم بمستقبل الطفل العربي ونخصصّ مشاريع لتطوير لغته، فلا نسأل عن المصطلح العلمي. ألأيس مؤسفاً أن تعجز اثنتان وعشرون دولة عربية بمختلف مالها من إمكانيات بشرية ومادية عن وضع المصطلح العلمي ونشره على نطاق واسع.

إن مشكل المصطلح العلمي لايكمن في منهجية وضعه، فلدينا منهجيات رصينة، ويكفي أن تعتمد تلك المنهجية العلمية التي انبثقت عن ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية التي نظمها مكتب تنسيق التعريب في الرباط ١٨-٢٠ شباط (فبراير) ١٩٨١ وهي منهجية جيدة أبانت عن نتائج ممتازة في وضع المصطلح العلمي، فنحن لانفتقر إلى منهج علمي لصياغة المصطلحات، بقدر مانفتقر إلى منهجية نشرها في ضوء حاجاتنا المعاصرة، فإذا نظرنا في أعمال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) وهي المكلفة بالجانب الثقافي لاننجد استراتيجية لغوية تعمل

على نشر المصطلح الموحّد، كما لانجد تخطيطاً لغوياً دقيقاً يراعي كيفية نشر هذا المنتوج الذ بقي بين دفات المعاجم وفي رفوف المكتبات، ولانجد استراتيجية تحدّد وسائل العمل ومتطلباته، وتشير إلى اتجاهات التخطيط ومساراته قصد إحداث نقلة نوعية تجاه ماينتج ولانجد استراتيجية معنية بالمستقبل، فيها بدلائل جديدة وقابلة للتطوّر حسب المستجدات، ولذلك الذي يواجه العربية في المرحلة الراهنة يتمثل في نشر هذا الكم التخمة الذي نجده منثوراً في كثير من المؤلفات.

ومن هذه المقدمة انطلق لتحليل الموضوع الذي تتوزع محدداته كما يلي:

أولاً: هل أزمة المصطلح العلمي في منهجية وضعه؟ وهل تكمن أزمة المصطلح العربي في عدم وجود المنهجية العلمية لدى علمائنا أو مؤسساتنا المصطلحية؟ أقول: لدينا منهجيات[1] وكل منهجية تنضح بما فيها، بعضها متقاربة وبعضها متباعدة، وهذا شيئ طبيعي، ويدلّ على النشاط العلمي والتقني في كل لغة مفعمةبالحياة، وينتشر استعمالها في رقعة كبيرة من الأرض، واللغة العربية من بين هذه اللغات المفعمة والمنتشرة على مستوى عالمي، إضافةً إلى مالها من خصائص، يمكن إجمالها فيما يلي:

المصطلح مشكل كلّ اللغات.

اللغة العربية لاتتطور بسرعة، ولاتضع المصطلح العلمي بسرعة، لما لها من خصائص.

البعد الحضاري، والنشاط العلمي السابق للغة العربية.

---

(١)أشر هنا إلى بعض المنهجيات الفردية، وهي تتقارب في كثير من أبعادها: منهجية محمد شرف. منهجية مصطفى الشهابي. منهجية أحمد عيسى. منهجية حسن حسين فهمي. منهجية أحمد شفيق الخطيب. منهجية جميل الملائكة. منهجية محمد يوسف حسن. منهجية محمد رشاد الحمزاوي.

الامتداد الجغرافي للعربية بين قارتي إفريقيا وآسيا، فيتلاغي بها حوال ثلاثمئة مليون عربي.

الامتداد الاسلامي، فالعربية تستعمل من أكثر من مليار مسلم في العالم.

عدم وجود عاصمة لغوية تحميها.

كثرة المجامع والمؤسسات العربية والمحلية.

اختلاف الأرضية المعرفية لدى واضعي المصطلحات، وتعدد أذواقهم.

العمل الفردي لاالجماعي.

غياب صيغة التزام وإلزام بما تقره المؤسسات المصطلحية في هذا المجال.

أمام هذه الأمور وغيرها، لابد وأن يظهر الخلاف في منهج وضع المصطلح وفي استعماله، ولذا لايجوز قياس اللغة العربية بالفرنسية مثلاً لها جزر محددة خارج نطاق وطنها، ولها عاصمة تحميها، ولايمكن قياسها باللغة الكورية التي لها حدود ضيقة، فهي جزيرة لغوية، فمن السهولة الاحتفاظ بالمصطلح الواحد، كما يمكن أن تحصل المتابعة في كل قرار يؤخذ، فالمسألة بالنسبى للعربية أعمق فهي لصيقة بمنظومة اجتماعية كبية يصعب الفصل فيها، لصيقة بالوطن العربي الكبير، ولكن لأرى أنّ هذا الامتداد للوطن العربي يشكّل قضية لو رسمنا استراتيجية ترويج وتنقل واستعمال المصطلح.

ثانياً: هل أزمة المصطلح العلمي في تعدد اتجاهات صنّاعه؟ نعرف أن المصطلح العلمي العربي يقوم على صناعته علماء مختصون ولهم دراية وافية به، ولكن نجد هؤلاء الصناع لاتحكمهم مهجية وضع المصطلح بشكل علمي جيّد، فراح كل واضع يتعصذب لاتجاهه، مما خلق تذبذباص في وضعه، ويمكن اجمال هذه الاتجاهات فيما يلي:

١-٢- اتجاه تاريخي: يتعصب للمصطلح التراثي، ولايهمه مايصدر في الغرب،

ويرى أن العربية قادرة على الوفاء باحتياجاتنا المعاصرة، كما كانت في السابق، فلا خروج عن المصطلح التراثي، وكلّ خروج فهو عقوق، وأنّ استعمال مصطلحات التراث واجب ديني. فانطلاقاً منها يدافع هذا الاتجاه عن المعالم القديمة الكبرىالتي ترسّخت بواسطتها المصطلحات العلمية آنذاك، وتحكمت دلالاتها، وبخاصة عاملي الاشتقاق ومرجعية السماع، اللذين استغلا في أبعادهما الكبرى، ويركز على مطواعية العربية في مجالات الاشتقاق[1] ولعل فعل القدامى في توليد المصطلحات باستغلال الاشتقاق الصغير وحده يعطينا عبرة بأنّ اللغة العربية قادرة علىالعطاء المصطلحي، حيث الأصل الواحد يولد عدة فروع لغوية، وكذا الافتراض اللغوي وترقية الألفاظ العلمية المعبّرة، وكذا ماقيس على كلام العرب جزء لايتجزأ من لغتهم، فعومل المعرّب المنقول معاملة العربيالأصيل، ولم يلجؤوا إلى النّحت إلا لضرورات علمية. وفي الأير يعزوا هذا الاتجاه مشكلة وضع المصطلح إلى عدم تمثل وسائل التراث بكل ماتملكه العربية من خصائص.

٢-٢- اتجاه إلغائي ويرى بأن نتصرف بكثير من الشجاعة، ونقول بأن العربية الآن لاتفي بالحاجات المعاصرة أمام التطور السريع، ونقرّ بأن العربية الآن ضعيفة مصطلحياً وتعيش على المصطلح المستوردفالأحرى أن تهجر في كثير من أبعادها باستثناء عاملين يفيدان في تكييف واستقبال المصطلحات الغربية، وهما:

التعريب والترجمة[2] لأنهما يعملان على الإسرع في نقل العلوم، فلا ضير في

---

(١)أحمد شفيق الخطيب «حول تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته» مجلة اللسان العربي. الرباط:١٩٩٥ ، مكتب تنسيق التعريب، العدد٣٩ص ١٥٨-١٥٤

(٢) ينظر مقالة لصاحب الكتاب «قراءة في محاور ملتقى المصطلح» مجلة الملتقى. تلمسان: ١٨-٢٠آذار (مارس)٢٠٠٢.

التعريب كلما مسّت الحاجة إليه.

ويرى هذا الاتجاه بأن العرب الأوائل لم يتحرجوا من التعريب بعد صوغ المعرّب في صيغة تتفق مع الأوزان الصرفية الغربية المعروفة حتى يتلاءم مع الذوق العربي، وإنّ من أحد معاني التعريب هو: استعمال اللفظ الأجنبي بناءً على مقاييس اللغة العربية اغلمرنة. وأما الترجمة فيعطيها أهمية باعتبارها عملاً إبداعياً يتطلب مهارات وتدريباً مكتفين، فيقتضي التعرّف على المصطلح في لغته الأصل قبل وضع ترجمته، وبذلك يسها تحديد المعنى المقصود، ويصاغ بصيغة تحمل معنى واحداً مستساغاً. وفي الأخير يؤكد قضية التعريب والترجمة بأنهما وجهان لورقة واحدة لايمكن الفصل بينهما، لأن المصطلح ينال مكنته بالتعريب أو بالترجمة.

٢-٣- اتجاه معتدل يعمل على تحاشي الفجوة بين الاتجاهين، فهو معتدل فيقرّ من جانب بدور هذه اللغة فيما مضى، ومن جانب آخر يراجع مصداقيتها الحالية في إنتاج المعرفة مصطلحياً وخطاباً، ومدّ الثقافة الإنسانية بهما وفق أفضل الظروف، ولهذا لايرى مانعاً من وضع المصطلحات بالاستعانة بكلّ الوسائل اللغوية المرنة التي تتمتع بها العربية، لامتلاكها غزارة خاصة بوسائلها الداخلية، كما تملك القدرة على التعامل بمرونة المستجدات.

ولكنه يؤكد ضرورة توسيع قنوات استقبال المصطلح أمام التدفق المعاصر، بالحرص على إيجاد الوسائل العصرية والصيغ الكفيلة باستقبال الوافد من المصطلحات وتمثله، فلا مانع عنده أن ننسخ بعض المنهجيات، إذا لم تكن تستجب للوضع الحالي، طمعاً في وحدة المنهاج لوضع المصطلح العلمي العربي الموحد ويؤكد حقيقة المشكل في غير الوضع، فهي في إشاعته وتوحيده واستعماله.

نتقد أفكار الاتجاهات الثلاثة: وهكذا يتبدى لي بأن الاتجاهات الثلاثة تدور

بين أصالة وتطرّف واعتدال، وهذا الأمر يؤدي إلى التخالف في القضية وهي مسألة مرفوضة، فما حصل هذا عند قدمائنا، حيث طلبوا المصطلح فيها ووجدوه مطواعاً، ولم تكن هناك مؤسسات، وكأن موضوع المصطلح مقروناً بالتعريب والترجمة. ولقد كان التعريب مورد إغناء لاينضب، وجسراً يمتد بين العالم العربي وسائر العوالم الأجنبية، ووسيلة انفتاح على العالم. ولكن يجدر بنا أن نضع في الاعتبار أنّ مسألة المصطلح تتحكم فيه العادة، والعبرة للمصطلح الغالب والشائع لا النادر، ومن هنا كان الأفضل لويستمد المصطلح من اللسان الجماعي، وهذا بترك القديم على قدمه ماكان صالحاً، والحرص على استعمال المصطلحات المعاصرة السهلة والميسّرة، والبعد عن الألفاظ المتقعّرة القديمة والحديثة. ومن الضروري كذلك أن ترافق مجالات وضع المصطلح نشاطات تعريبية لتهيئة مستلزماته وتكون أولوية الوضع للمصطلح المتحرّي من التراث، ولانغلق عيوننا على المصطلحات الغربية فهي نافذتنا على الخارج.

ومهما انتقدنا هذه الاتجاهات الثلاثة نجد استراتيجية وضع المصطلح وكأن المشكل في العربية يعود إلى وضعه وكفى، ويتناسى هؤلاء بأن المشكل الآن لايكمن في الوضع بقدر مايعود إلى غياب استراتيجية لغوية رشيدة تعمل على تعميم استعمال العربية وكيفية نشرها في الداخل وفي الخارج، وهكذا تتبين لنا الحاجة القصوى إلى سدّ هذه الثغرة في سياستنا اللغوية، فمن العبث إضافة مصطلحات جديدة، قبل العمل على نشر ماهو موجود، أو نتقيحه أو على الأقل مراعاة إمكانيات قبول المصطلح الموضوع.

ثالثاً: هل الأزمة في وضع المصطلح من قبل المجامع والمؤسسات العلمية؟ تنص قوانين ونصوص المجامع على بذل الرعاية للمصطلحات والعناية بها وتوجيه مجهوداتها عن طريق وضعها ونقلها وتعريبها ونشرها واتخاذ خطة عامة، أو مبادء كبرى لوضع المصطلحات، ومن خلال هذه التّوجهات الكبرى، وضعت المجامع خططاً لصياغة

مصطلحاتها، واجتهدت في إعطاء المصطلح صيغته العلمية باللغة العربية، بتوظيف طرائق الوضع المختلفة، ولا نحتاج إلى إعادة المنهجيات العديدة التي أعّت في هذا المجال.

وإنّ التعليق الذي يمكن الإدلاب به على هذه المنهجيات المجمعية، تقوم على الأسس الكبرى السليمة، بل تعمل على تحديد منهج دراسي لساني بتحديث الرؤى الموجهة للدراسة القديمة لربط الماضي بالحاضر، وبالتالي وضع تصوّر منهجي للمصطلحات اللاحقة. ولكني أقف عند الحديث عن المصطلحات العلمية عند مؤسسة تنسيق المصطلح، وأعني مكتب تنسيق التعريب الذي له صولات علمية متميزة باعتماد منهجية معاصرة لاتلغي التراث، لكنه لايعتمده أساساً في تعامله، ولذا فقد بنى مبادئه الكبرى على الخطوط التالية:

مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية.

مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين.

اعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها.

تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كل حقل.

اشراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات[1] .

وهذه المبادئ خرجت من المراحل الثلاث التي كان يعتمدها وهي:

المرحلة الأولى: وفيها مراسلة الدولة العربية والمؤسسات لتوافيه بما يتوفر لديها من مصطلحات في مجال ما ثم تنسّق المادة ضمن قائمة ثلاثية اللغة وتُعقد ندوة لدراسة

---

(١)جواد حسني سماعنة« منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي وتوحيده» مجلة اللسان العربي. الرباط ١٩٩٥ مكتب تنسيق التعريب، العدد ٤٠، ص ١٣

المشروع مصطلحاً مصطلحاً.

المرحلة الثانية: وفيها يكلف المكتب خبيراً بإعداد ورقة عمل مستأنساً بما صدر في هذا المجال عن المؤسسات والمجامع، مع التقيّد بمنهجية المكتب، ويعد المشروع إلى خبير متخصّص في العلم والمراجعة والتدقيق، ويرسل المشروع إلى الجهات العربية المختلفة لإبداء الملاحظات.

المرحلة الثالثة: وفيها تعقد دورة خاصة للنظر مرة أخرى في المصطلحات المعدّة، وتقدّم الملاحظات والتصحيحات، ويتمّ توحيد المصطلحات في مؤتمر التعريب.

وبهذا المنهج العلمي و المتميز، بنى منهجية وضع المصطلح العلمي بصورة جيدة في ندوة الرباط ١٨-٢٠شباط (فبراير) ١٩٨١، ومن أسس تلك المنهجية اعتماد طرق الوضع من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت عند الضرورة، وتفضيل الفصيح المتواتر على المعرّب، وتجنّب الكلمات العامية، واختيار الصيغة الجزلة الواضحة والكلمة التي تسمح بالاشتقاق، والكلمة المفردة على المركّبة، والدقيقة على العامة، والمرادف الذي يقرب من مفهوم الجذر الأصلي...الخ [١]

وإني أنوه بالجهود المتميزة للمجامع والمؤسسات، والتي لم تترك باباً من أبواب وضع المصطلحات العلمية إلا وعالجته، ويمكن التذكير بكثير من أبعاد اختيار المصطلح:

وضع المقابل بعد الرجوع إلأى المعاجم القديمة والحديثة، وإلى كتب التراث والمعاجم الأجنبية ومعاجم المصطلحات العلمية الحديثة: العربية والأجنبية.

ضرورة وجود مناسبة أو ماشابه بين مدلول اللفظ اللغوي ومدلوله الاصطلاحي.

لايشترط في المصطلح أن يستوعب كل دقائق المعنى.

---

(١)محمد رشاد الحمزاوي« المنهجية العربية لوضع المصطلحات من التوحيد إلى التنميط" مجلة اللسان العربي. الرباط:١٩٨٦، العدد ٢٤،ص٤٥.

رفض الترادف في المصطلحات العلمية.

الترجمة الدلالية المباشرة، واستخدام المجاز.

إذا تعذر إيجاد مصطلح عربي يُلجأ إلأى التعريب.

تحديد الدلالة العلمية للمصطلحات لمتقاربة، وعدم تقييدها.

توخّي وضوح الدلالة وتجنّب الإبهام.

توحيد ترجمة المصطلحات المشتركة بين مختلف العلوم

ضرورة وضع تعريف موجز لكل مصطلح عربي إمعاناً في تحديد الدلالة.

مراعاة صلات الترابط الاشتقاقي والتصريفي والمعنوي بين المصطلحات.

تقدم الكلمة الخاضعة للاشتقاق على التي يصعب الاشتقاق منها.

تقدّم الكلمة الكثيرة الدوران على النادرة، والكلمة المنسجمة الحروف على المتنافرة.

تفضيل الكلمات العربية الفصيحة على الكلمات المعرّبة.

اعتماد تعريف المصطلح عند دلالته على مهنى خاص.

تجنب استخدام العامية وخاصة المحلية أو الإقليمية.

تقدم الكلمة الخاضعة للاشتقاق على التي يصعب الاشتقاق منها.

استعمال المصطلح الأجنبي لضرورات قاهرة.

الالتجاء إلى النّحت عند الضرورة العلمية([1])

---

(١) وبالنسبة للنحت فإنه لم يعتد بالشكل الذي يعطيه أهمية، فوضعته المؤسسات المصطلحية في آخر المطاف، ويمكن اللجوء إليه بعد تعذّر كل الوسائل الممكنة لصياغة المصطلح،« ففي إحصاء أجراه الأستاذ وجيه عبد الرحمن شمل ثلاثة معاجم صدرت عن مكتب تنسيق التعريب في الفيزياء والنفط والطب،

نقد جهود المؤسسات: رغم الجهود والأفكار التي أنتجي كمّاً معتبراً من المصطلحات والتي نشرها كل مجمع الذي قدم تخمة مصطلحية، ومع كل ماسجل من توصيات في مختلف مؤتمرات التعريب، أو ماأقرّ من مبادئ في المجامع اللغوية والمؤسسات المصطلحية، ظلّت معيقات المصطلح العلمي قائمة، وظلّ الاختلاف يشتدّ فهل لامخرج من هذه الأزمة. أقول إن الحل بيدنا إذا عالجنا النقائص التي علقت بهذه المؤسسات:

١- عدم اتباعها منهجية موحدة لتنميط المصطلحات وتوليدها: لقد غلب الخلط بين وسائل الوضعوتقنيات ترجمتها، ومناهج التوحيد والتقييس[١] .

وحصل عدم التفريق بين التوثيق وتوحيد المصطلح، أضف إلى هذا غياب التنسيق الذي يعمل على التقليل من التشعّب في الرأي والتّشتت في الجهد.

٢- اعتماد الجانب النظري: إن الروح النظرية لازالت طاغية، وتنحصر داخبها المبادئ الكبرى لوضع المصطلحات، ومن هنا بقي المصطلح يراوح مكانه، فلم يجد أرضية تطبيقية تناسب واقعه، إلى جانب الروح العفوية، وهذه الروح لاتصلح في كل الأحوال، ويتمثل لنا ذلك في المصطلح المتعدد للهاتف النقال مثلاً:

خلوي/الجوال/النقّال/الجيبي/الهاتف النقال/ اللاسلكي.... فلم توضع ضوابط من البداية، فقد كان متروكاً للمصطلحين، وكل يغرف حسب ثقافته، وهذا ماسبب

مداخلها تزيد عن أحد عشر ألفاً، لم يجد سوى ثلاثة عشر مصطلحاً صيغت بالنحت)) ويمكن القول بأن واضعي المصطلحات قد احترموا هذا البند، وحاولوا تجنب النحت قدر الامكان.

(١)فارس الطويل ((نحو منهجية شاملة للعلمل المصطلحي)) مجلة اللسان العربي. الرباط: ١٩٩٥، مكتب تنسيق التعريب العدد٣٩ ص٢٢٧.

التباين في الوضع بشكل كبير « فاعتقد أن أهمّ مايتسم به وضع المصطلح هو طابعه الصفوي، وهي عفوية لاتقترن بمبادئ منهجية دقيقة، وباكتراث بالأبعاد النظرية للمشكل المصطلحي، وقد قادت العفوية إلى كثير من النتائج السلبية، وفي مقدمتها الاضطراب والفوضى في وضع المصطلح، وعدم تناسق المقابلات [1]»

٣– ظهور نزعة المحلية في بعض المصطلحات: يلاحظ على مصطلحات المجمع المصري والمجمع الأردني تقصير جهدهما أحياناً على المصطلحات المتداولة في مصر والأردن. وهذا مايعطي صفة المحلية للمصطلح العلمي أو المصطلح ككل. وكان أحد أسباب ذلك هو عدم العودة إلى الدراسات الميدانية العربية، باعتماد المشهور أو المتواتر في المجتمع العربي وإلى الرصيد اللغوي المشترك.

٤– غياب المنهج العام: والذي يدخل فيها البحوث والقرارات والمناقشات التي نتحدث عن منهجية وضع المصطلحات ومبادئها وقواعدها.

وغياب النظرية الخاصة التي تتناول الحقول المصطلحية الخاصة بالبحث والدراسة والتمحيص[2]. وكان المطلوب وضع مبادئ أولية فقط، من مثل التصوّرات الضابطة للمفاهيم ويترك باب الجتهاد مفتوحاً، لأن معطيات حديثة تظهر، فلابدّ أن يحصل التطوير بناءً على مايستجدّ في الأبحاث اللاحقة ضمن آليات المزيد مما يدرّه سوق الانتاج من وسائل.

٥– عدم توظيف التقنيات المعاصرة: وازالت المؤسسات تعتبر المصطلح في بعده القديم هو اعتماد الاقتراض والمجاز والنّحت والمجاز وكلّ ضروب الاشتقاق، في الوقت

---

(١) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص٣٩٦.

(٢) جواد حسني سماعنة« منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي وتوحيده» مجلة اللسان العربي. الرباط: ١٩٩٥ مكتب تنسيق التعريب، العدد ٤٠، ص ١٢٨.

الذي قطعت فيه المؤسّسات العالمية أشواطاً كبرى من مثل اعتماد التعيير والتنميط، وهذا ما لم تدركه المؤسسات العربية باتثناء مشروع راب [1]

الذي أشرف عليه الأستاذ رشاد الحمزاوي، وهومشروع قديم، إلا أنه هام جداً وهي تجربة فريدة لأنها تبرز لنا أهمية استثمار التقنيات المعاصرة في وضع المصطلح وفي نشره.

٦- عدم وضع منهجية زمانية للقضاء على معيقات المصطلح: وهي الافتقار إلى الجدول الزماني لعملية التعريب التي تجبر المؤسسات على وضع المصطلح واستعماله.

رابعاً: هل الأزمة في نشره؟ هنا تكمن الأزمة التي تعمل على وضع حد لهذه التخمة الفوضى، وإنّه يتبدى لي بأنّه حان الوقت لوضع استراتيجية نشر المصطلحات، وهذا يستدعي مايلي:

وضع سياسة لغوية رشيدة: إن الوضع القانوني للغة ما لايكفي لجعلها لغة استعمال حقيقي، ومن هنا تأتي أهمية السياسة اللغوية المصاغة لتقوية التخطيط اللغوي الذي يجب أن يصاحب التطور الاقتصادي والاجتماعي، وإنّه حان الوقت بأن نؤكد وعي جديد بأهمية البحث في القضايا اللغوية للعربية في العصر الحديث، وأن نخطط لسياسة لغوية مصطلحية تتموقع في إطار تركيبة من الأهداف يشكل مجموعها تجسيداً لسياسة معينة للغة،÷ وهذا التخطيط يمثل تحسين جودة اللغة وإصلاحها، وتعليمها لغير الناطقين بها، وتدريس اللغات الأجنبية، وتنمية اللغات المحلية، فنحن أمام خيار سياسي

---

(١) رشاد الحمزاوي « المنهجية العربية لوضع المصطلحات من التوحيد إلى التنميط» مجلة اللسان العربي. مكتب تنسيق التعريب :١٩٨٥، العدد٢٤ ص٤١ وينظر : رشاد الحزاوي: مجمع اللغة العربية تاريخه وأعمال/ العربية والحداثة / الفصاحة فصاحات.

يجب أن يوفر:

التشريع الثقافي والإعلامي في نشر المصطلح الموحّد.

دعم المؤسسات أدبياً ومادياً لإنجاز مشاريع تعريب الكتب.

إعداد القوى المؤهلة القادرة على القيام بعملها جيداً.

مؤسسة مرجع.

وهذا بعد بناء سياسة لغوية تراعي، مسح االحاجات، وتحديد الأهداف، وتوفير الوسائل اللازمة لذلك، وتنفيذ الخطة، ثم تقويم النتائج.

٢ – القرار السياسي الملزم: أعرف سلفاً بأن صدور القرار السياسي الملزم يلاقي بعض الصعوبات، وسوف نعاني بعض ردّ الفعل، ولكن سيكون المخرج من النفق، ومن دورة الأماني والتنظير إلى تحقيق كل ماكنا قد خططناه. لقد سبق وأن وضعنا قوانين وشرعنا وقررنا، ولكن دون جدوى، فالأمر يعود إلى القرار السياسي الملزم، كما سبق وأن جرّبنا ترك الأمر على عواهنه لم تأت النتائج المنتظرة، بل تدهورت الأوضاع، ومن هنا فإن اتخاذ القرار ومتابعة تنفيذه أثمر عن نتائج طيبة، وإن المعطيات الحالية تستدعي استحصالالقرار السياسي الملزم لتوحيج المصطلح ونشره، وفق سياسة موحدة في الوضع والتقييس والاختيار الدقيق المتفق عليه، ثم تأتي مرحلة التقيد بما يصدر عن مكتب تنسيق التعريب باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي تعمل على تنسيق كلّ المنتوج المصطلحي. ولا أ'تقد أن هذا الأمر صعباً أو مستحيلاً، إذ يستلزم تحديد مهام كل مؤسسة ضمن استراتيجية عربية شاملة ملزمة، ويتعلق الأمر على قرار الجهة العليا في الدولة ليكون فعل المجامع والمنظمات والمكاتب قادراً على التأثير، ومعترفاً للاتباع في جميع الجامعات، مع إلزام معدي الكتب بتوظيف المنتوج المصطلحي، إدراكاً مني أن التعليم هو الركن الأساسي في عملية توحيد ونشر المصطلحات، وكذلك« يتطلب من

ساسة الدول العربية وقادتها دعم ما وصل إليه العلماء واللغيون والمجامع والجامعيون من نتائج، وتطبيق ذلك ليس بشكل مبعثر، ولكن بشكل موحد على الصعيد العربي » ([1])

٣- توحيد المصطلح قبل نشره: تلعب اللغة دوراً أساسياً في عملية التنمية الروحية والإجتماعية والعلمية وهي وسيلة من وسائل توحيج الأمة فكرياً وسياسياً، وفي هذا المجال نجد المصطلحات الموحّدة تتجاوز حدود الدولة الواحدة لتحقق الاستمرار، كما تقوم بمهام متعدّدة، فهي أداة وعي الانسان بنفسه وبعصره وتشكيل مستقبله. ولقد بذلت جهود معتبرة من أجل توحيد منهجية علمية تعتمد لصياغة المصطلح العلمي وصناعته وخرجت منهجيات، ولايمكن نكران أنّ تلك المنهجيات أغنت اللغة العربية بوافد من المصطلحات العلمية، حيث كانت النية بأن وحدة المصطلح يعني توحيد اللغة العلمية بمصطلحاتها ورموزها، كما يعني تعريب العلم، ولكن بقيت استراتيجية نشر المصطلح الموحّد غائبة، رغم الإقرار بها في المؤسّسات العامة في هذا الاختصاص ويمكن الاحتجاج في هذا المجال بما أقرته ندوة حول (تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحّد وإشاعته) بالتنسيق المشترك بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب) ومجمع اللغة العربية الأردني في رحاب المجمع بعمان أيام :٦-٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣م ونشرت الأعمال في مجلة اللسان العربي للمكتب، العدد ٣٩لعام ١٩٩٣ وأشيد بجهد الندوة المتميز، وما قدكه من إضافات في مجال منهجية وضع المصطلح، وما نصت عليه من توصية فيما يتعلق بنشر المصطلح الموحد:

---

(١) محمد مجيد السعيد« دور مؤسسات التعليم العالي في توحيد المصطلح وإشاعته» مجلة لاللسان العربي. الرباط:١٩٨٧مكتب تنسيق التعريب. العدد ٢٩ ص١٤٨

« – العمل على ترويج المعاجم العلمية الصادرة عن مجامع اللغة العربية وتوفيرها لدى الهيئات المهتمة بتدريس العلوم وبالتأليف فيها بالعربية وترجمتها إليها، فذلك يساعد على إشاعة استعمال المصطلحات المتّفق عليها مجمعياً.

العمل على عقد اتفاقية أو معاهدة على مستوى الجامعة العربية لحماية حقوق المؤلفين والمترجمين والمبدعين عموماً. فقيام هذه الاتفاقية سيشجع حركة غالتأليف والترجمة في مجالات العلوم، وسيكون له أثر طيب في العمل على توحيد المصطلحات وإشاعتها بين القطار العربية.

تعميم تجربة مجع اللغة العربية الأردني بين بقية المجامع في ترجمة أمهات الكتب العلمية بأقلام علماء متخصصين ذوي خبرة عالية في فن الترجمة، وفي وضع اختبار المصطلحات المناسبة. ولاشك في أن تعميم هذه التجربة سيكون له أثر كبير في العمل على توحيد المصطلحات، وتعجيل إشاعتها في أنحاء الوطن العربي طالما كان الالتزام تاماً في هذه الحركة بمقررات مؤتمر مجمع القاهرة السنوي وقراراته بشأن المصطلحات العلمية ومنهجية وضعها مما يتيسّر في مجاميع المصطلحات والمعاجم المتخصّصة الصادرة عن مجمع القاهرة.

العمل على زيادة فعالية اتحاد مجامع اللغة العربية» (١)

ويبدو لي أنه ليس من الضرورة التعليق على أنّ الداء في المصطلح يكمن في النشر لافي الوضع.

٤ – التوظيف: إن المصطلح ليس مجرّد وضع، بل كلمة لابدّ من أن تستعمل

---

(١) محمد يوسف حسن « في تمكين العربية من الأداء العلمي وصياغة المصطلحات الحديثة، وسبل إشاعتها» مجلة اللسان العربي.الرباط: ١٩٩٥، مكتب تنسيق التعريب، العدد ٣٩، ص٤٥-٤٦.

وأن يجرب استعمالها، فهناك كثرة وتعدد للاستعلامات، وهي ظاهرة طبيعية تستدعي غربلتها بعدما توضع على محك الاستعمال. إننا محكومون بمنظومة اجتماعية قومية علينا أن نجاريها ضمن أرضيتنا المعرفية، وإنتاجنا العلمي، وما يستعمل.

كما أن التداول هو الذي يرسّخ المصطلح ويعطيع دلالاته، ويغربله ويبقي الصالح منه، وينبذ النافر فهو الإكسير الذي يمنحه الدوام. وإنّ الاستعمال لايأتي عفواً، فكان يحتاج إلى تواجده في الكتاب المدرسي والجامعي وهو سلته التي يتغذى بهما، وحياته في الاستعمال، وعن طريقهما يكون مايكسبه الدارس تمثلاً فإبداعاً لاترديداً فقط.

مثلما أن عملية التعريب ليست عملية حرفية يتم بموجبها إدخال كلمات أعجمية في اللغة العربية، بل في التوظيف والممارسة والإباع في دورة الكلام. وهكذا فإنّ الاستعمال يجعل المصطلح موحّداً تلقائياً، والنشر سبيل من سبل الاستعمال. ومن هنا تأتي ضرورة وضع استراتيجية نشر المصطلح الموحّح بالتعاون مع المعاجم والمؤسسات اللغوية والعلمية ومنظمة المواصفات، كل في اختصاصه الدقيق، لإحداث تقارب عربي يؤدي بنا إلى التفاهم العلمي، ومن المؤسف أن نقول إنّ مكتب تنسيق التعريب في مؤتمراته التعريبية العشرة أنجز معجمات كثيرة، والحصول عليها أمر متعذر، ومن المؤرسف كذلك بأن نقرّ بأننا نعيش سنة ٢٠٠٤م ولم تدخل هذه المؤسسة مصطلحاتها في منظومة الشبكة الدولية للمعلوميات، أونسخها على مستوى CD– ROM

ويقول المصطلحي علي القاسمي« غير أننا نلاحظ على جهود مكتب تنسيق التعريب الجبارة ملاحظتين أساسيتين: أولهما عدم توفر الالتزام الفعلي باستخدام المصطلحات المودة في الكتب المدرسية التي تعدّها وزارات التربية والمعارف والتعليم، على الرغم من أنّ المكتب يزوّد هذه الوزارات بمعاجم المصطلحات الموحّدة، وإنّه أنشأ

مؤخراً وحدة لمتابعة استخدام المصطلحات الموحّدة في المناهج المدرسية. وثانيهما أنّ المكتب – بسبب إمكاناته المحدودة وخطّته المرسومة – انصرف إلى توحيد المصطلحات العلمية دون المصطلحات الحضارية »[1]

وبعد هذه الحلول المبدئية لتوحيد المصطلح ونشره، تأتي مسؤوليات اخرى تقع على عاتقنا وعلى المؤسسات الخرى، وتحتاج إلى تضافر الجهود، فهي مثل المعركة التي لايمكن أن يقودها فرد، بل تحتاج إلى تجنيد كلي من أجل الظفر بالنصر، وهكذا يتبدى لي العمل لاحقاً يكون عبر تكاتف شراكة المسؤوليات الجماعية التالية:

مسؤولية المصطلحي: وهي مسؤولية ذاتية عليه الإقرار بسياسة الأبواب المفتوحة على العالم في محيط الأخذو العطاء للوقوف نداً لند، وإنّ المرجعية الغربية لاالاستنساخ أكثر من ضرورة في وضع المصطلح بعد تمثل أصالته العربي، فلاتجديد دون أصالة تربط الحاضر بالماضي، وهذا مايعمل على تفادي تلك الفجوة التي تفصلنا عن التطبيق. فمن مسؤولية الاصطلاحي أن يراهن على الحاضر والماضي في صناعة الرأي العام وصوغ الوعي الجمعي للتأثير في موقع القرار السياسي لمحل المصطلحات العربية. وهو البديل الأساسي الذي يتركنا لانتراجع عما أقررناه، ولانختلف لنشكل البون الكبير الذي يشتتنا، وهنا يأتي الالتزام الفردي والجماعي بما اتفق عليه من قبل المؤتمرات المعنية، وماتصدره المجامع فيما يتعلق بأمر المصطلح الموحّد وكيفية نشره.

مسؤولية الحكومة العربية: تتحمل الحكومات العربية المسؤولية التاريخية والقسط الأكبر في هذه اللغة القومية والتي بإمكانها أن تستصدر القرار السياسي بشأن تعميم

---

(١) علي القاسمي « تخطيط السياسة اللغوية في الوطن العربي ومكانةالمصطلح الموحّد» مجلة اللسان العربي. الرباط: ١٩٨٣، مكتب تنسيق التعريب، العدد ٢٣،ص٥١

استعمالها، وهذا ما لم تفعله، وصاحب هذا تردد كثير من الجهات الأخرى الملحقة بتخطيط السياسة اللغوية، وتنظر إلى العربية في الوقت الحالي أنها لاتستجيب للمعطيات المعاصرة في ميدان الهندسة والطب، وأبقت للإنكليزية والفرنسية هذا الميدان. وهنا لابد من تحرك جرئ لمواصلة تعميم هذه اللغة. وهذا ليس بالأمر الصعب إذا توفّرت شروط العمل للباحثين والأساتذة والطلبة والطلبة على كل المستويات، وكل اللغات مرّت بمراحل الضعف، وما أهملت من أهاليها.

مسؤولية المؤسسات اللغوية والمصطلحية: لهذه المؤسسات دور هام في وضع المصطلح وفي إشاعته وتتحمل مسؤولية كبيرة إزاء التطور العلمي الذي تتوفر عليه العربية وبقي مغموراً، كما تتحمل تبعات روح الانهزامية التي نجدها عند الباحثين بسبب كثرة المؤتمرات، والتي تنفق فيها أموال الشعب دون الوصول إلى نتيجة تغيّر الأوضاع، ودون الاتفاق على منهجية موحدة. أضف إلأى ذلك عدم تشجيع الاصطلاحيين على التأليف والترجمة.

مسؤولية الجامعات: إنّ التعليم باللغة القومية أكثر من ضرورة، فلا إصلاح في التعليم العالي إذاأخفقت الجامعة في أداء هذا الدور، ومن هنا يقع أهمية التبصير بأهمية تعميم استعمال اللغة العربيةعلى الجامعة، فلاتكوين لهوية ثقافية وحضارية في غياب توظيف اللغة القومية، ولاأفصل بين تعريب المصطلح وتعريب

الشامل، فهما ورقة واحدة. ولايعني هذا نبذ اللغات الأجنبية، بل إنّ إتقان لغة أجنبية أو أكثر مطلب تربوي يجب تجسيده في منظوماتنا التربوية، لكنه يظل التحدي الكبير قائماً إلى غاية استنبات العلم وتوطين التكنولوجيا عربياً. وفي مجال المصطلح كان على الجامعة أن تقود تيار وضع المصطلحات العلمية عن طريق تبني تدريس مقياس المصطلح، وتشجيع الباحثين والمؤلفين على التأليف بالعربية، وتشكيل لجان محلية لمتابعة

نشر المصطلحات المتفق عليها، ونشر الرسائل الجامعية ذات الاختصاص العلمي وتشجيع فرق البحث فيالمصطلحات، والعمل على التوعية بأهميته العلمية حاضراً ومستقبلاً.

مسؤولية دور النشر: إن المصطلح العلمي يجد عشّه وغذاءه في الكتاب المدرسي والجامعي، ومن هنا فيشكل نشر الكتاب العلمي المعرّب أهمية معتبرة في رواج المصطلح أياً كان، وهذا يستدعي المنافسة عن طريق عدة مستويات، تبدأ بالنوعية والمحتوى، وصولاً إلأى السعر، وتعميمه على كافة الوطن العربي، أي السعي لفتح الحدود عن طريق إقامة المعارض، وتعويم سوقه. دون أن ننسى الكتاب الإلكتروني الذي يجب أن يأخذ بعداً آخر في مجال اهتمام دور النشر، وكان عليها العمل على ترويج المعاج العلمية الصادرة عن مجامع اللغة العربية، وتوفيرها لدى الهيئات المهتمة بتدريس العلوم.

٦- مسؤوليات الفضائيات ووسائل الإعلام: لقد قدّم الإعلام الثقيل جهداً معتبراً، وهذا يتمثل في بعض الفضائيات الملتزمة التي تعمل على إشاعة اللغة العربية الفصحى، وجهدها مشكور، وهناك فضائيات أخرى تمسخ هذا الجهد بسماعنا للغات المحكية والمحلية التي لاتعمل إلا على التشتت والتفرقة وفي هذا المقام لايحتاج الإسهاب عن دور هذه الوسيلة في إشاعة المصطلح، بل فلها الدور الهام والمعتبرفي تداول المصطلح (١)

وحان الوقت لنقول بأنه يجب استغلال عربسات عن طريق إذاعة برامج تعمل على نشر المصطلح العربي الموحد.

مسؤولية بنوك المصطلحات: إننا نتوفّر في الوقت الحاضر على بنوك مصطلحية

---

(١) صالح أبو أصبح« دور وسائل الاتصال في نشر المصطلح الموحد وإشاعته» مجلة اللسان العربي . الرباط: مكتب تنسيق التعريب، العدد ٣٩، ص٢٠٤

كثيرة، وعلى مواقع عربية هامة في شبكات الانترنت، فالأحرى أن تعمل الجامعات والمؤسسات على الإفادة منها، ومن الضروري لفت الانتباه إلأى دور وسائل الاتصال، والأحرى في هذا المجال قيام شبكة معلومات عربية للأنشطة المصطلحية على غرار الشبكة الدولية في مركز المعلومات الدولي لعلم المصطلح(أنفوترم) فمن خلال مثل هذه الشبكة تتيسّر مجاراة النشاط المصطلحي العالمي، ويسهل إشاعة المصطلحات الموحّدة بين العاملين في هذا المجال في كل أنحاء الوطن العربي.

مسؤولية مؤسسات الترجمة: وماينطبق على مؤسسات أخرى ينطبق على مؤسسات الترجمة، وهي قليلة في الوطن العربي، ولكن من الأهمية بمكان أن ننوّه بجهد المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف الذي أسدى ومايزال يسدي للغة العربية زخماً من ترجماته العلمية، ويحتاج إلى مدّ المساعدة والعون من قبل الجامعة العربية ومنظمة الألكسو. وهنا أقترح أن هذه المؤسسة تختص بقضايا الترجمة في الوطن العربي لتغطية عجز المصطلح العلمي في المقام الأول.

مسؤولية التمويل: إنه لايمكن أن تحيا اللغة العربية دون الإغداق على حياتها، فلابدّ من جهد عربي في هذا المجال بغية تثبيت وجودها في بلادها، ونيل مساحات خارج بلادها، وهذا بوضع استراتيجية على الآماد الثلاث تراعى فيها احتياجات اللغة وفق الأولويات، وليس من الضروري التذكير بما تقدمه الدول من نفقة على لغاتها ويمكن التذكير بكندا التي وضعت ميزانية كبيرة لخدمة الفرنسية ضمن استراتيجية بعيدة المدى تحقق فيها سياسة لغوية تنال فيها الفرنسية مساحات داخلية وخارجية بفضل التمويل، ويمكن غيراد أهم الأدلة عليها:

هناك مكتب حكومي للترجمة يستخدم ١٢٠٠ مختص لغوي، تبلغ ميزانيته السنوية ٨٥مليون دولار.

يعمل في مكتب اللغة الفرنسية في كوبيك ٣٠٠ موظف، وتبلغ ميزانيته١٤مليون دولار، وتشارك الصناعة في النشاط اللغوي، بحيث يبلغ مجموع العاملين فيه مابين ٢-٣ آلاف شخص، ويصل الإنفاق إلى٥.٣ مليون دولار سنوياً.

هناك لجنة مهمتها السهر على تطبق القوانين الخاصة باللغة. [١]

ولايحتاج الأمر إلى تعليق لأن مسألة الإنفقاق على اللغة من حيثيات الأشياء التي يجب أن لاتبخل عليها الأمة العربية.

خامساً: الخاتمة والاقتراحات: أيها العلماء، ليس لدينا الوقت للالتفات إلى الوراء، علينا أن تتطلع إلى مستقبل أفضل، وتتفرغ عقول علمائنا إلى معالجة قضايا مستقبلية جديدة[٢] ولاأفتي أمامكم لأقول إن توحيد المصطلحات ونشرها عمليتان متلازمتان، فمتى انتشر المصطلح عمّ تداوله، والتداول يغربل ويظهر المصطلح المقبول المستوفي الشروط العلمية، ولكني أؤكد ضرورة تجسيد استراتيجية عربية تصل بالعربية إلى شاطئ الأمان وإرساء قواعد المصطلح ونشره وإشاعته، وأن تتصف تلك الاستراتيجية بالشمولية والعروبية، علماً أنّ تنفيذ هذه الاستراتيجية يحتاج إلى تعاون وتنسيق بين الجامعات في القطر الواحد، ثمّ على مستوى الجامعات العربية، ومن هنا أقترح الآتي:

تنسيق جهود المؤسسات والأفراد في وضع المصطلح العلمي، بغية توحيد

---

(١) محمد ظافر الصواف « التقنيات الحديثة واللغة العربية» مجلة الموسم الثقافي. الأردن ١٩٨٧ منشورات مجمع اللغة العربية، الموسم الثقافي الخامس٢١آذار – ١٨نيسان١٩٨٧ص١٠.

(٢) علي القاسمي « تخطيط السياسة اللغوية في الوطن العربي» مجلة أبحاث لسانية. الرباط:١٩٩٧،منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، المجلد ٢العدد١ص٦٧.

المنهجية في بعدها العام وضرورة الاستفادة من المنهجيات الغربية.

جعل مؤسسة واحدة هي المشرّعة والمرجع في مجال المصطلحات العلمية.

إجراء دراسات سنوية حول شيوع وتقبّل المصطلحات وتدارس النتائج.

تنشيط لجان التعريب الجامعية وتحفيزها مادياً ومعنوياً، وإشراكها في الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بالمصطلح.

إقامة دورات للأساتذة الجامعيين في التخصّصات المتجانسة على المستويين المحلي والعربي، يتمّ فيها التعريف بالأبحاث والمصطلحات، وتشجيع الأساتذة بالإنخراط في تلك الدورات والإسهام فيها.

اهتمام الجامعات العربية بعلم المصطلح، وإقراره على الطلبة ضمن مساقات التدريس.

ربط الجامعات ببنوك المصطلحات العلمية العالمية.

السعي لاستحداث بنك عربي للمصطلحات العلمية العربية الموحّدة.

لايوظّف المصطلح العلمي إلا إذا صدر عن هيئة التنسيق العربية: مكتب تنسيق التعريب بالرباط.

إيصال نشريات ومجلات ومعاجم المصطلح إلى كلّ قطر عربي.

تقبل كل الجهات المعنية ماتتوصل إليه المؤسّسة المرجع، وتعمل على تطبيقه دون تلكؤ.

السرعة في إخراج الذخيرة اللغوية إلى حيّز التوظيف.

توظيف الأصوات العربية الإضافية:ب/ف/گ/ر. التي نصّت عليها كلّ المجامع اللغوية والمؤسسات الثقافية العربية. ونهيب بالحرفيين والصنّاع والبرمجيين الذين تقع عليهم مسؤولية تجسيد هذه الأصوات في منظومة الخطاطة العربية.